مجـــلة عصـــور المجلد 19/ العدد الثاني ديسمبر2020
EISSN 6278-2600 / ISSN 1112- 4237 الإيداع القانوني 2002- 464 Depot légal

أثر السلطة الموحدية في انتشار الانحرافات الاجتماعية في المغرب الإسلامي

The impact of power on the spread of social aberrations the case of Almohads in islamic maghreb

د. فـــوزية كـــرراز *
جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر/ الجزائر
fouzia.krarraz@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2020/02/24 تاريخ المراجعة: 2020/03/15 تاريخ القبول:2020/05/19

الملخص:

انتهج الموحدون سياسة عسكرية دموية في مشروعهم التوسعي، نتيجة صعوبة دخولهم لعديد من المناطق، مما خلف مآسى إنسانية أدت ولا شك إلى تشرد جماعات كثيرة فأصبحت دون مأوى، فضلا عن سياسة اغتصاب الأراضي التي فتحت عنوة، وضمها إلى بيت المال على أساس أنها ملكا للدولة، لكنها لم تكن سمة ثابتة لتوسعهم بالمغرب الإسلامي وإنما تباينت بحسب ظرفية وطبيعة الفتح للمناطق. ونعلم لما لهذه الحالة الاجتماعية من نتائج وخيمة على الفرد والمجتمع، من ذلك ظهور آفة السرقة والتسول والعاطلين وأصحاب المهن المنحطة، والسلوكيات اللاأخلاقية. ويبدو أن السلطة الموحدية لم يكن من أولوياتها عدم وجود مثل هذه المظاهر بقدر توسعها المذهبي والسياسي بالدرجة الأولى.

* د. فوزية كرراز/ جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر/ الجزائر

بالمقابل وبعد مرحلة التأسيس حرصت السلطة على بث العدل بين الرعية، والقضاء على الآفات الاجتماعية وفق أطر الشريعة الإسلامية، ونعتقد أنها فشلت في تحقيق ذلك، بدليل تواصل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بل وزادت من تفاقمها والدولة في أوج قوتها من جهة، ومن جهة أخرى كانت البيعة للخلفاء فرصة لتوزيع الهبات المالية على الفقراء والضعفاء، والعفو على المساجين. مما يعني أن المجتمع الموحدي لم يخل من الفقر الذي يولّد الآفات كما تهيأ للسلطة الموحدية.

الكلمات المفتاحية: الموحدون، التشرد، العنف، الأزمات، الآفات، الفقر، السرقة.

Abstract:

The Almohads pursued a bloody military policy in their expansion project, as a result of the difficulty of their domination of many areas, this events produce human tragedies that undoubtedly led to the displacement of many people and became homeless, in addition to the policy of possessions lands taken by force, and annexing them to Beit Al-Mal (Stat Treasury). This case was not a constant feature of their expansion in the Islamic Maghreb, but it varied according to the circumstance and nature of the conquest of the territories. However we know the dire consequences on the social situation of citizens and society, including the appearance of the scourge of theft and begging, the unemployed, the non moral professions, and immoral behaviors. It seems that the Almohad authority was not interested by such social degradation as much as the expansion of ideological and political discourse.

After the establishment phase, the authority started to use justice and stopped non moral acts and bed behaviors between people by punishments and elimination of social deviance accordance to the Islamic law (Shari'a), however it seems that the Almohad Caliphate could not realize these purposes, because historians talked about economic and social crises, and many suffered in their daily life, therefore the stat's men still distribute financial donations to the poor and vulnerable people, and pardon to the prisoners. This means that the Almohad community was not

devoid of the poverty that generates social deviance, as it was prepared for the Almohad authority.
Key words: Almohads, homelessness, violence, crises, social deviance, poverty, theft.

تقديم:

حملت السلطة الموحدية شعار تحقيق العدالة الاجتماعية في أرجاء الدولة من خلال جملة من الرسائل الرسمية الموّجهة للولاة متضمنة مراقبة العمال وتخفيض المكوس ورفع المنكرات المختلفة، على الرغم من اختلاف أهالي مدن المغرب الإسلامي من حيث درجة الولاء للسلطة، فضلا عن بعد أغلب المدن عن المركز. فإلى أي مدى تحقق ذلك؟ لا سيما وأن المصادر التاريخية أكدت على الر خاء الكبير الذي عرفته بلاد المغرب في عهد الخليفة يوسف بن عبد المومن. وإذا ما افترضنا أنها حققت العدالة الاجتماعية، فهل خلى المجتمع الموحدي من الانحرافات الاجتماعية المختلفة التي عرفتها بقية المجتمعات عبر العصور، وهي التي تكون وليدة التفاوت الطبقي بالدرجة الأولى؟

1/ أثر السلطة في تشرد الأفراد والجماعات

بالرجوع إلى تاريخ وأحداث التوسع الموحدي بالمغرب الإسلامي، وكذا السبل المستعملة في ذلك، سنجد للسلطة الموحدية اليد الطولى في خلق العديد من الانحرافات في عديد من مدنه، بل وزادت من تفاقمها وعلى رأسها ظاهرة التشرد بدءا من عهد الدعوة.

اعتبر المهدي بن تومرت أعداءه من المسلمين كفارا[1]، لذا وجبت محاربتهم واسترقاقهم[2]، وممتلكاتهم غنيمة تقسم على جماعة الموحدين، وكثيرة هي الدلائل التاريخية المؤكدة على ذلك؛ فقد أصفى ديار قبيلة هزميزة المصمودية جوائز بين أصحابه من الموحدين ولكل قبيلة جائزة[3]، وسار خليفته عبد المؤمن بن علي على نهجه؛

1 - عز الدين عمر موسى، الموحدون تنظيماتهم ونظمهم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1411-1991، ص135.
2 - المرجع نفسه، ص281.
3 - ابن القطان، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه محمود علي مكي،

بحيث قسم دور تاجرارت من تلمسان لما افتتحها سنة 539 هـ/1144م[1]، ويشير ابن عذاري معتمدا على رواية ابن الأشيري أن الخليفة قتل أهلها و«دخلها الموحدون فرتبوا مروسها*وقسموا دورها»[2]. وهو المصير نفسه لاقته دور مراكش لما افتتحت سنة541 هـ/1146م حيث قسمت على جماعة الموحدين[3].

ولم يختلف حال سكان قلعة بني حماد "معقل صنهاجة الأعظم"[4]. عن حالات السابقة؛ إذ امتنعوا عن الموحدين، وقاومهم حاكمها جوشن بن العزيز[5] في جموع صنهاجة، فوّجهوا إليها جيشا بقيادة أبي محمد عبد الله بن الخليفة، ودخلوها عنوة.[6] و« أضرموا النيران في مساكنها وخربوها وقتلوا بها نحو ثمانية عشر ألفا وامتلأت أيدي الموحدين من الغنائم والسبي»[7]. هذا وقد اعتبر أحد الباحثين أن الغزو الموحدي للقلعة آخر عهد لها بالحضارة نتيجة الإسراف في قتل الأهالي والتخريب الشامل التي تعرضت له[8].

دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990، ص140.

1- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم الموحدين، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دار الثقافة، الدار البيضاء،ط1، 1406-1985، ص22-23.

* المروس جمع مرس، وهي من عامية المغرب تعني مطامير الحبوب وغيرها. ابن عذاري المراكشي، المصدر نفسه، الهامش رقم 26، ص23.

2- ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ص 22-23

3 - مجهول، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، حققه سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1399-1979، ص143.

4- عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 1426-2005، ص145.

5- هو أخ آخر أمير حمادي يحيى بن العزيز، كان في عهد أخيه واليا على القلعة. ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1424-2003، مج2، ص 2508.

6- السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007، ص259.

هذا وتشير إحدى الدراسات أن الموحدين لم يخربوا القلعة، معتمدة على التنقيبات الأثرية للباحث رشيد بورويبة. عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2007، ص315..

7- ابن خلدون، المصدر السابق، مج 2، ص 2508 . السلاوي، المصدر السابق، ص 259

8- عبد الحليم عويس، دولة بني حماد، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1400-1980، ص 196

وعليه، فقد تشابه وضع قبيلة هزميرة وعامة تلمسان بوضع عامة مراكش والقلعة[1]؛ حيث قسمت دورها باعتبار أن فتحها كان عنوة، مما جعل أوضاعها الاجتماعية في تدهور دون شك وأقل النتائج المتوقعة وأخطرها من جراء العملية جعل سكانها في حالة تشرد دون مأوى.

2/ السلطة و تفقير المجتمع

2-1/ تعريف الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية وتاريخية تبتلي بها كل المجتمعات، تعددت أسبابه واختلف في مفهومه، فالفقير حسب ما حددته بعض كتب الفقه في الشخص الذي لا يعلم له مالا والذي تجب فيه الصدقة والزكاة[2]، وحددتها بدقة إحدى الوثائق المخزنية للفترة الحديثة في خمسة عناصر وهي: «الأيتام، الأرامل، وذووا العاهات والضعفاء والمضطرون»[3]. وحددت دراسة معاصرة فئة الفقراء بأنها «الفئة التي تتألف منها طبقة العامة أو طبقة السواد، وهي التي تكوّن الجزء الأكبر من عدد السكان، ونجد من عناصرها العبيد والأجراء وعدد كبير من النازحين من الريف لاسيما في سنوات الجفاف»[4].

1 - ختلف الوضع تماما في فتح تونس؛ بحيث أبقى عبد المؤمن بن علي أهلها في مساكنهم بأجرة تؤخذ على نصف تلك المساكن النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق وتعليق مصطفى أبو ضيف أحمد، دار النشر المغربية، الدار، البيضاء، 1984، ص 422. مع أن أهلها سألوه الأمان فأمنهم في أنفسهم وأولادهم، لكنه لم يؤمنهم في أموالهم وجعلها تحث التقييد، -مجهول، الحلل، ص153. وهي في حقيقة الأمر عملية مصادرة أكثر منها غنيمة. وكان هذا الموقف الجديد في فتح تونس مرتبط بتغيير كبير في سياسة الخليفة المالية، إذ ستتبع بفرض الخراج في جميع بلاد المغرب.

2 - البرزلي، جامع مسائل الأحكام، تح محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002، ص248

3 رسم عدلي بتاريخ 15 ذو القعدة 1314، 22 أكتوبر 1896، محفظة 325، الخزانة الحسية، الرباط، نقلا عن فاطمة العيساوي، "عن الفقر والفقراء في تاريخ المغرب"، وقفات في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000 ص152

4 - الحبيب الجنحاني، المغرب الإسلامي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية(ق3-4هـ/9-10م)، الدار التونسية للنشر، 1978، ص92

أما عن أسبابه فقد ربط ابن خلدون الفقر بتناقص العمران[1]، والعوامل المؤدية له عديدة تشترك فيها كل مناطق العالم عبر العصور المختلفة، وهي الحروب والكوارث الطبيعية المختلفة، والتفاوتات الجغرافية والأنظمة الجائرة، هي أمور كلها تؤدي في نهاية المطاف إلى تفقير السكان[2]. فضلا عن عوامل بشرية أخرى كتركيز ملكية الأراضي في يد الأقلية، وشطط موظفي المخزن في جباية الضرائب.

2-2- وسائل السلطة الموحدية في تفقير المجتمع

لقد سطر الموحدون بدءا بفترة الدعوة ثم الدولة لاحقا سياسة مالية جائرة في حق المجتمع القبلي والمدني المعارض ببلاد المغرب الإسلامي، فلم يكتف المهدي بن تومرت الذي رأى مخالفيه كفارا ووجوب محاربتهم واسترقاقهم، بل تغنم ممتلكاتهم لصالح الموحدين، وقد لاحظنا آنفا كيف أصبحت ديار هزميرة جوائز للموحدين المخلصين. وتجاوز الأمر هذا الحد بأن قسم أراضي وكروم المغتنمة من قبيلة هزميزة المصمودية بين أصحابه[3].

ولم يختلف عنه الخليفة عبد المؤمن بن علي؛ بحيث قتل أهل تاجرارت من تلمسان، بعدما دخلوها قسموا غلات المطامير بالبيوت بينهم «....فرتبوا مروسها وقسموا دورها»[4] . وعرف أهل أغادير من تلمسان نهب أموالهم بعد حصار دام سنة، فضلا عن القتل والسبي[5]. هذا كله من شأنه تفقير السكان فضلا عن التشريد، وهما ظاهرتان متلازمتان، وبطبيعة الحال هما نتيجة حتمية للحروب في تاريخ البشرية مع أن للسلطة مبرراتها في ذلك.

ولأن أغلب مناطق المغرب الإسلامي فتحت عنوة، فإن ملكية أراضيها رجعت للسلطة الموحدية، كمنطقة وهران سنة 539-540هـ/1144-1145م[6] وتلمسان[1]. وتدخل

1 - العبر، ج1، ص274

2 - فاطمة العيساوي، المرجع السابق، ص153

3 - ابن القطان، المصدر السابق، ص 140

4 - ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ص 22-23

5 - النويري ، نهاية الأرب، ص408.

6- ابن أبي زرع، أنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة

أراضي بجاية في نفس الزمرة، مع أن دخول الجيش الموحدي للمدينة كان دون قتال بعد تأمينهم في الأنفس والأموال[2]، وبديهي جدا أن تؤول أراضي القلعة إلى ملكية الموحدين بعد فرار أهلها منها إلى قنن الجبال[3].

غالبا ما تتعرض الأرض إلى عواقب الانهزام، بحيث تؤمن السلطة السكان المحاصرين في أنفسهم وأولادهم وليس في أموالهم، مما يرجح أنهم يعاملون معاملة المغلوبين فتغنم أموالهم ويشاركون فيها[4]، للدولة وللخليفة الحق في إسهامها لمن يشاء لحرثها[5].

وإن كان الوضع الإجتماعي المزري المذكور نتيجة ملازمة للحروب، فإن هذا الأمر يبدو أنه لم يقتصر على بداية التوسع الموحدي، بل استمر طيلة عمر الدولة بحسب الظروف. ولأن الظرف السياسي هو الذي يفرض نظام الإقطاع على الدولة بقصد حماية مناطقها من أي خطر والدفاع عنها عسكريا[6]، فقد قام المنصور الموحدي بإقطاع ابن منديل المغراوي بوادي الشلف[7]، ويندرج هذا الإقطاع ضمن الإقطاعات السياسية الجاري العمل بها في عهود الانحطاط[8]، ويترتب عنها أزمات اقتصادية وتعصب قبلي[9]. ولا شك إن الإقطاع العسكري لا يساعد على النهوض بالزراعة، وذلك ما حدث في بداية

والوراقة، الرباط، 1972، ص188.ابن عذاري، المصدر السابق، ص22

1- ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص188. ابن عذاري، المصدر السابق، ص22. مجهول، الحلل الموشية، ص 135

2- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مراجعة محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1418-1998. ، ج9، ص360

3- ابن الأثير، المصدر السابق، ج9، ص360

4- أحمد عزاوي، رسائل موحدية، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط1، 1422-2001 ، ج2، ص239-

5-ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ص 80-81. ابن القطان، المصدر السابق، ص176.

6- محمد أحمد زبود، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعالم العربي الإسلامي، منشورات جامعة دمشق، ط2، 1421 ، 2000، ص13.

7- عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص145

8- عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1981، ص 156.

9- إسماعيل محمود، المهمشون في التاريخ، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004، ص 150

الدولة الموحدية، إذ تثاقل الفلاحون عن العمل، بل انصرفوا عن أراضيهم[1]، مما أدى إلى تعطيل الإنتاج والأخطر منه تفقير قبائل بأكملها.

وبعيدا عن ما أحدثته فترة التأسيس من تفقير، فإن للسياسة المالية للدولة لاحقا الأثر كذلك، بحيث كانت سياسة جائرة. أكد أحد المصادر أن الدكاكين التي كانت ملكا لأصحابها كذلك كان عليها هي الأخرى كراء من قبل الدولة، وكان باهضا يتولى جمعه عمال الدولة المكلفون بذلك مقرهم دار الإشراف؛ إذ بلغ قيمة كراء حانوت بسوق العطارين بتلمسان ستين دينارا، وفي حالة عجز صاحبها عن الدفع إما يعاقب أو هو الذي يكتري حانوته للسلطة بثمن أرخص[2]. ولهذا آثار سلبية على أفراد الأسرة بتدني مستواها المعيشي مما ألجأهم إلى الآفات الاجتماعية كالسرقة والتسول والدعارة. كما تؤكد الرواية أن الدولة في جميع الأحوال هي المالكة الوحيدة، ولها حق التصرف في الممتلكات، وتتعزز هذه الرؤية بما روي عن عبد المؤمن بن علي في شرائه لمحلات سويقة ببجاية ومنحها كمكافأة لأفراد أسرة ما[3]. فهل كان شراء الدكاكين من أصحابها بالرضى أم غصبا؟ وإذا ما سلمنا بمضمون الرواية سنجد الخليفة تسبب في إحالة مجموعة من الأفراد إلى البطالة، والتي ولدت فئة من العاطلين والمعدومين، حتى وإن قبض أصحاب المحلات قيمة بيع المحلات، لكن مصيرهم في الشغل تضاءل فضلا عن تعطيل الفئة الضعيفة الملحقة بالنشاط التجاري بتلك المحلات، كالحمالين، والبائعين بأجر يومي فيها.

3/ سقط العوام

يبدو أن العاطلين وأهل البطالة والفراغ قد اتسعت قاعدتهم الاجتماعية بشكل ملحوظ خلال قيام وتأسيس الدولة الموحدية نتيجة ما خلفته من تشريد وتفقير للأفراد

1- ابن غازي، الروض الهتون في مكناسة الزيتون، تح عطا أبو ربة، سلطان بن مليح الأسمري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2007، ص74.

2- ابن الزيات، التشوف إلى رجال التصوف، تح أحمد التوفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط2، 1997ص447-448

3- عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص 162.

والجماعات، وكذلك بانضمام عديد من التجار والفلاحين ممن تضرروا من الانهيار الاقتصادي الذي أحدثه التوسع الموحدي، ولعل في هذا استفحال الفساد واللصوصية أو ما يسميها أحد المصادر ب: " أهل الشر"[1] ولم تستطع السياسة الإصلاحية التي اتخذها جملة من الخلفاء من محو آثارها.

على النقيض من الدموية والعنف الذي أبدته السلطة الموحدية في مرحلة التأسيس، فقد أبدى الخلفاء الموحدون اهتماما واضحا بالعامة في أقطار الخلافة، تجسدت في ثلاثة محاور وهي: العدل في الرعية، الإحسان لهم، محاسبة العمال لأجلهم. وعادة ما كان هذا الاهتمام بعد تولي كل خليفة مقاليد الحكم، حيث يبدأ مشواره السياسي بجملة من الإصلاحات التي تهدف إلى إصلاح حال العامة وحفظ حقوقها. من ذلك بدأ الخليفة عبد المؤمن بن علي بالإحسان إلى الرعية « وما هذا سبيله»[2].

كما وجّه رسالة المطوّلة إلى البلدان سنة 543هـ/1149م. فتلك الرسالة جمعت «قوانين العدل والفضل والسياسة والرياسة، فكانت حجة بأيدي الناس ومؤمنة لهم من الباس»[3]، فأوصى فيها الخليفة بالعدل بين الناس بدون تمييز بين الموحدين القدامى والجدد[4]. ويبدو من هذه الرسالة أن الخليفة كان يهدف إلى الظهور بمظهر المصلح العادل، مما يكسبه حتما محبة الرعية[5]، لأنه كان بحاجة إلى سياسة أكثر اعتدالا واتزانا وتغيير نهجه الذي اعتمد فيه على العنف وإراقة الدماء.

وألحقها بشبيهاتها للمناطق المفتوحة بعدها، كرسالة الفصول الموجهة لأهل بجاية سنة 556هـ/1162م، حيث أوصي فيها بإقامة الحدود وحفظ الشرائع وإظهار الحق. والأهم فيها التسوية بين أصناف الناس، فقد قصد بمضمونها«الحاضر والبادي، والنائي والداني من الذكور والإناث والأحرار والعبيد وسائر أصناف الناس لا يختص قوما دون

1- ابن سهل،أحكام ابن سهل، القسم المنشور من قبل التهامي الزموري، مجلة هسبريس، الرباط، 1973، ع14، ص76.

2- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 145.

3- ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ص 37

4- رسائل موحدية، مجموعة أحمد عزاوي، ج1، ص 64-65.

5- رسائل موحدية، مجموعة أحمد عزاوي، ج2، ص 42.

قوم ولا جهة دون أخرى»[1] و رسالة أخرى وجهها إلى الطلبة بتلمسان، حيث أكد على حرصه في التسوية بين القاصي والداني في القول والفعل بين كل الموحدين[2].

هذا، ولم يكتف الخليفة عبد المؤمن بن علي بتوصيات العدل في الأقطار، بل ألحقه بمعاقبة العمال والولاة الذين أثبت عنهم الفساد الإداري، حرصا منه على الحد من جشع عمال الدولة لحماية الرعية، وقد عرفت السلطة مثل هؤلاء العمال في مختلف أطوار الدولة ولم تتوان عن معاقبتهم[3]. فإلى أي حد تحققت عدالة السلطة على أرض الواقع، وهل استطاعت تلك السياسة من القضاء على المخلفات الاجتماعية المتدهورة التي نتجت عن فترة التأسيس؟

يحدد إخوان الصفا سقط العوام في الزمنى والعطل وأهل البطالة والفراغ وهو ما فصلّه أحد الدارسين بالقول: "وتألفت من اللصوص والمجرمين، الشحاذين، المومسين، المومسات، المتسكعين في أزقة المدن وساحاتها، الغرباء والعاطلين عن العمل، المهرجين، الراقصات"[4] وقد وجدت هذه الحالات بمجتمع المغرب الإسلامي على العهد الموحدي.

3-1-انتشار اللصوصية

1 - رسائل موحدية، مجموعة إ. ليفي بروفنسال، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2010، ص136

2 - رسائل موحدية، مجموعة إ. ليفي بروفنسال ، ص 61-62.

3 - طالت العقوبات بعض المسؤولون في السلطة، تراوحت بين النكبة والتجريد من الأملاك والعزل والتغريم والنفي والسجن، فلم يتردد الخليفة عبد المؤمن ين علي من قتل وزيره وقريبه عبد السلام الكومي مسموما. ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص200.. وقام الخليفة أبو يعقوب سنة 571هـ/1175م باستصفاء أموال وعقار محمد بن عيسى مشرف إشبيلية .وفي سنة 579هـ/ 1183 م قبض على عبد الرحمن بن يحيى مشرف مدينة فاس، «لما صح عنده خيانته وحمله على الرعية وإدايته». كما قبض على سائر العمال وعددهم ثمانية عشر عاملا، إضافة إلى مشرف مكناسة وعاملها، وصاحب المدينة بها، والمشرف برباط تازا وصاحب الملوية وقاضي المعدن وغيرهم، فاستأصل أموالهم وضياعهم ورباعهم وردت إلى المخازن وألزمهم بدفع أربعمائة ألف دينار وستين ألفا فقسطوها بينهم، وكان من جهته الخليفة أبو يوسف يعقوب صارما حازما في مراقبة العمال وتفقد الأشغال، ففي سنة 593هـ/1197م استقر بإشبيلية وكلف لجنة لذلك دام عملها ستة أشهر فأسفرت على استصفاء أموال العامل أبو سليمان دواد بن أبي داود وعزله من منصبه، كما حاسب أبي علي عمر بن أيوب وصدر ما بحوزته من أموال وطلب باستيفاء الباقي ونتيجة عجزه اعتقل مع أبي سليمان إلى أن عفي عنهم الخليفة. ابن عذاري، المصدر السابق، ص 135-158-224-225.

4 - عبد الله حنا، تحركات العامة الدمشقية، مجلة الطريق، 1980، ع3-4، ص88.

لقد زادت الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تمخضت عن الدولة الموحدية من اتساع قاعدة الفئات الاجتماعية التي عجزت عن تحصيل عيشها، فسلكت طرق اللصوصية والتسول من أجل العيش.

أمدتنا المصادر لتاريخية بحالات سرقة عديدة في عهد الدولة الموحدية، من ذلك سرقة للثياب من غاسلتها في سوق باب البحر ببجاية[1]، مما ألجأها إلى المتصوف أبو زكريا المرجاني الموصلي، ليتبين مكانها عن طريق كراماته[2]، وسرقة الغسيل توحي إلى أن السرقة كانت لكل متاع حانت الفرصة لسرقته. ونعتقد أن الأسواق أكثر المناطق انتشارا للظاهرة، باعتبارها أكثر اكتظاظا والفرص متاحة، لهذا كانت الأسواق اليومية تعقد داخل أسوار المدينة، بل وكانت إقامتها وسط المدينة حرصا من السلطة بتوفير الأمن داخلها، وعادة ما كانت تقام قرب مؤسسات الدولة لتوفير الأمن أكثر[3].

تسببت السلطة في تفاقم آفة اللصوصية، وفي ذات الوقت عملت على الحد منها بتوفير الحماية لهذه الأسواق فقامت بتوفير الحراسة لها ليلا بتعين حراسا خاصون، واستعان هؤلاء بالكلاب للأداء المهمة[4]. وكان المتصوف أبو عبد الله محمد بن حسان المعروف بابن الميلي(ت بعد 590هـ/1194م) من ضحايا حرس السوق ببجاية؛ إذ ظنوا أنه سارق لما خرج ليلا فأوجعوه ضربا ولم يتوقفوا عن ذلك حتى تبين أنه ولي من أولياء الله[5].

كما كانت تغلق أبواب الحارات ليلا مع وجود العسس بها[6]، وهذا نتيجة شيوع كبسات اللصوص الليلية داخل المدن، يفتشون أقفال الدكاكين ويستولون على

1- الغبريني، عنوان الدراية فيمن عرف من علماء في المائة السابعة ببجاية، تح رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1389-1970، ص165.

2- الغبريني، المصدر السابق، ص 165

3- بوتشيش، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2002، ص103.

4- ابن الزيات، المصدر السابق، ص398

5- ابن الزيات، المصدر السابق، ص370

6- تاريخ الأمثال والأزجال في الأندلس والمغرب تقديم محمد بن شريفة، مطبعة دار المناهل، 2006، ج5، الهامش رقم 1، ص95. ابن الزيات، المصدر السابق، ص370

محتوياتها[1]. ولم تسلم الطرق والبوادي من حركات اللصوص الجماعية؛ بحيث شكلوا عصابات خطيرة نظمت حملات متصلة على البساتين[2]، فذكر أبو عمر ياحميان ابن عبد الله الصنهاجي من منطقة آزمور أن أفراد عصابة من العرب أغاروا على ماله، فحملوا ماشيته، وأخذوا ما وجدوا من عسل في أجباح النحل[3]. وكانوا يفتشون الدور ويسلبون ما فيها[4]. كما كانت تحركات التجارية مقصد جماعات اللصوص؛ بحيث كانوا يراقبون التجار وتأخذ أموالهم حتى اضطر بعضهم إلى إخفائها في "سدرة" أو في مكان يصعب الوصول إليها[5]، فضلا عن تعرضهم للحجاج[6].

ونعتقد أن حركة اللصوصية تشكلت من العناصر العربية التي رفضت الدخول في طاعة الموحدين، فضلا عن العاطلين والمعدمين، ويضاف إليهم العبيد الآبقين[7]. ولا غرو أن المجتمع الموحدي غصّ بهم بحكم استرقاق الموحدون كل معارضيهم لا سيما فترة التأسيس كما ذكرنا آنفا.

وتأكيد على شيوع ظاهرة اللصوصية، شددت السلطة الموحدية في إحدى الرسائل الرسمية على الولاة للحد منها ومعاقبة مرتكبيها[8]، وهذا الحرص دلالة على كثرتها لاسيما في المناطق البعيدة عن المركز[9].

وبناء عليه، نجد أن السلطة الموحدية جمعت في سياستها جملة من التناقضات، بحيث حرصت على الحد من الآفات الاجتماعية بعدما تفاقمت بسببها كما أشرنا سابقا.

1- ابن الزيات، المصدر السابق، ص321.

2- ابن الزيات، المصدر السابق، ص258.

3- نفسه، ص383-409..

4- نفسه، ص413.

5 - التميمي، المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من العباد، تح محمد الشريف، مطبعة طوب بريس ، الرباط، 2002، ج2، ص32-33.

6- البادسي، المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف، تح سعيد إعراب،المطبعة الملكية، الرباط، 1414 هـ/ 1994م، ص109.

7- ابن الزيات، المصدر السابق، ص361-393

8- رسائل موحدية، مجموعة ليفي بروفنسال، 2010 ،الرسالة رقم 23، ص244.

9- أحمد عزاوي، رسائل موحدية، ج2، ص245

3-2-التسول

عرف المجتمع المغربي شريحة واسعة من الفقراء، تتأزم وضعيتها وتصل حد السؤال بعدما تخلفه الحروب من دمار، أو نتيجة الأزمات الطبيعية لاسيما الجفاف التي من نتائجه الحتمية غلاء في الأسعار فمجاعة ثم أمراض. وعلى الرغم ما جاءت به السلطة الموحدية من آمال لكل الشرائح الاجتماعية، إلا أنها كثيرا ما كانت سببا في افتقار السكان، وذلك ما أصبح عليه سكان تلمسان بعد الدخول الموحدي لها.

وتجدر الإشارة إلى أن تجمعات المتسولين عادة ما تكون بالأسواق، وبالمساجد بشكل كبير حيث يكثر الناس[1]. لا سيما أثناء المناسبات الدينية كعشوراء، وهو ما يفسّر استغلالهم لهذه الأيام المقدسة من أجل كسب عطف قاصدي المساجد[2] في حين تغيرت وجهة المتسولون بيوم عشوراء في عصرنا، إذ أصبح وقوفهم ينحصر أمام أبواب المحلات التجارية.

كما لازم الضعفاء والمساكين باب بيت مدفن أبي مدين شعيب للاستفادة من صدقات الزائرين، ومن الفقراء من كان يبيت هنالك[3]. وفي حالة استثنائية فقد رسّت بهم طرقات مدينة بجاية نتيجة المجاعة الشديدة التي شهدتها المدينة سائلين اللباس والطعام[4]. ولا تفوتنا الإشارة إلى أن مستوى المتسولين في سؤالهم يختلف بحسب مكانة المدينة ومستواها الاجتماعي، وفي ذلك أشار ابن خلدون قائلا: «واعتبر ذلك حتى في أحوال الفقراء والسؤال، فإن السائل بفاس أحسن حالا من السائل بتلمسان أو وهران »[5]. وتجدر الإشارة إلى أن شريحة المتسولين ضمت الرجال والنساء، وأصحاب العاهات واليتامى.

1- العقباني، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تح علي الشنوفي، مجلة الدراسات الشرقية، المعهد الفرنسي، ع21، دمشق، 1968، ص42.

2- أحمد محمودي، عامة المغرب الأقصى في العصر الموحدي، منشورات عكاظ، الرباط، 2001، ص60.

3-ابن قنفد، أنس الفقير وعز الحقير، نشر وتصحيح محمد الفاسي، أدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1965، ص106

4- ابن الزيات، المصدر السابق، ص429

5- العبر، ج1، ص275

3-3- السلوكيات اللاأخلاقية

3-3-1- الزنا والدعارة

على الرغم من حرص السلطة الموحدية في مراقبة المجتمع وضبطه وفق الأطر الإسلامية وتشددها في ذلك، إلا أنّ المصادر التاريخية سجلت انفلاتا هو الأشد خطورة بحكم معارضته للقيم الأخلاقية الدينية. ولعل أهمها العاهرات اللواتي يمارسن البغاء كوسيلة للتكسب[1] وذلك في بيوت زبائنهن[2] أو في بيوت الدعارة أقيمت خصيصا بفنادق للتجار للنصارى[3]، وقد أشارت المصادر إلى دور المتصوفة في تأطير المجتمع المغربي، ومجاهدة الانحرافات الاجتماعية، من ذلك تأديب المتصوف عبد السلام التونسي لرجل من أهل الدعارة بتلمسان بعدما اشتكى منه الناس[4]. وهي دلالة صريحة على فشل السلطة في ردع المجتمع من ارتكاب هذه الآفات.

وعرفت بجاية انتشار ظاهرة الزنا مع الإماء والجواري كون المدينة تحتوي أكبر سوق للنخاسة بالمغرب الإسلامي[5]. وتجذر الإشارة إلى تلازم هذان السلوكان مع وجود المنكرات من الملاهي وعمل النساء المفسدات بها[6].

3-3-2- شرب الخمر

عرف المجتمع المغربي في عهد الدولة الموحدية تفشي ظاهرة شرب الخمر، كيف لا وقد انتشر بيعها علنا ببجاية على سبيل المثال، فكانت تباع عند باب البحر [7]، بل كان الشرب بهذا المكان نهارا[8]. ولا يستبعد تواجد الظاهرة بموانيء المغرب الإسلامي المرخص بالاتجار بها مع تجار الضفة الشمالية للبحر المتوسط. ويبدو أن لا الأسرة ولا السلطة

1-ابن الزيات، المصدر السابق، ص230.

2-نفسه، ص136.

3-أحمد المحمودي، المرجع السابق، الهامش رقم 294، ص77.

4-ابن الزيات، التشوف، ص 111-112

5- الطاهر بونابي، التصوف في الجزائر خلال القرنين 6-7هـ/12-13الميلاديين، دار الهدى، عين مليلة، 2003، ص87.

6-العقباني، المصدر السابق، ص72

7-البيدق، أخبار المهدي بن تومرت، تح عبد الحميد حاجيات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص31

8-الغبريني، المصدر السابق، ص150

استطاعت الحد من الظاهرة وإقلاع المتعاطين لها عنها، مما اضطر بعضهم اللجوء إلى المتصوفة الذين نجحوا بوسائلهم للحد من آفة كاللجوء للمتصوف الحرالي (ت 638هـ/1240م) ببجاية في هذا الشأن[1].

هؤلاء المتصوفة الذين لجأ لهم أرباب الأسر لمساعدة أبنائهم للحد من الآفات الاجتماعية، قد عاصروا السلطة الموحدية، مما يعني أن هذه الأخيرة فشلت في القضاء على الآفات رغم حرصها الذي أبدته. كما يعكس فشل الدعوة الإصلاحية الموحدية في محو آثار الفقر وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعيتين.

3-3-3- الاعتقاد في الغيبيات والمهدوية المتكررة

كان ركون العامة إلى الفكر الغيبي والمعتقدات الشعبية ظاهرة لم يخل منها أي مجتمع لا سيما بالفترة الوسيطة، وهي دليل على عدم قدرتها على تجاوز المشاكل التي كانت تطرحها الظروف الاقتصادية المزرية، ولتغطية الواقع المرير، وحجب صور الظلم والفاقة التي كانوا يعيشونها[2]، فمن المعتقدات الرائجة ظاهرة التنبؤ بالغيب سواء عن طريق فك الرموز ودلالات كتف الشاه، وعن طريق خط الرمل الذي برع فيه المهدي بن تومرت[3]. أما ممارسة السحر والشعوذة فنعتقد أنها كانت منتشرة بأغلب التراب المغربي، ولعل على رأسها منطقة غمارة التي اشتهرت بها[4]، ومن الثائر الجزيري(ت586هـ/ 1190م)" كانت له دراية بالسحر واشتهر بالتجلي..."[5].

كما شهد المغرب الإسلامي بهذه الحقبة ممن ادعى المهدوية بشكل لافت لتكرر الظاهرة، ولعل يرجع في ظهورها الفضل إلى المهدي بن تومرت في الترويج لها، فظهر ابن

1- الغبريني،المصدر السابق، ص 150

2- أحمد المحمودي، المرجع السابق، ص105.

3- مخطوط ابن حجر التميمي، منتهى الأعلام بوفاة الصحابة وملوك الإسلام، خ ح، رقم 1507، نقلا عن أحمد المحمودي، المرجع السابق، ص 116.

4- مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 1985، ص192.

5- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، قسم الموحدين، ص208.

الفرس الملقب بالمهر[1]، ومحمد بن هود الماسي الذي ادعى المهدوية وسمى نفسه بالهادي بمنطقة ماسة سنة 541هـ/ 1156م[2]، بل هناك من ادعي النبوة صراحة وشرّع الشرائع مثل محمد الكتامي المعروف بابن الطواجين الذي ثار بجبال غمارة سنة 625هـ/ 1227م[3]

وبغض النظر عن محدودية هذه الحركات واقتصارها على مجال جغرافي ضيق، وفشل مشروعها بسبب تضييق الخناق عليها من قبل السلطة الموحدية والقضاء عليها، إلا أن ما يهمنا بالموضوع هو أنها كانت نتاج واقع سياسي مرير ، صحبه قهر اقتصادي واجتماعي، كما أنها كانت مستوحاة من مشروع المهدي بن تومرت نفسه، وكرروا تجربته طمعا في الوصول إلى ما وصل إليه في تحقيق المشروع الديني والسياسي.

خاتمة:

وبعد عرض ما تسنى لنا من مادة تاريخية تخص إسهامات السلطة في نشر الآفات الاجتماعية، خلصنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها في:

1- حمل الموحدون بدء من طور الدعوة ثم الدولة بوادر تفاقم الآفات الاجتماعية بالمغرب الإسلامي، حيث شردت أهالي المناطق المفتوحة عنوة في نظرهم بأخذ مساكنهم وتوزيعها على الموحدين.

2- صادرت السلطة أراضي المناطق المفتوحة عنوة، وأصبحت ملكا لها، وهو بذلك تفقير لقبائل بأكملها، فضلا عن سياسة الإقطاع، وكذلك السياسة المالية الجائرة كأخذ أكرية باهضة على المحلات. مما أذى بأصحابها إلى حالة من التشرد واتساع فئة العاطلين.

1- ابن الأبار، الحلة السيراء، تح حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1980، ج2، ص270-271

2- ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص146.

3 - الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج2، ص260.

3- تفاقم جملة من الآفات الاجتماعية على رأسها التشرد والفقر، وكان نتاجهما ظهور سلوكات خطيرة على المجتمع منها السرقة، التسول، الدعارة والملاهي، وهي كلها وسائل للتكسب.

3- حملت السلطة سياسة متناقضة، فبعدما شردت وأفقرت وتفاقمت الآفات الاجتماعية، عملت من جهة أخرى على الحد منها بتوصيات للولاة بإفشاء العدل بين الرعية ومحاسبة العمال الجائرين.

4- على الرغم من العدالة والمساواة التي حملتها الدولة شعارا في بدايتها، إلا أنها لم تستطع القضاء على الطبقة المهمشة، وأن تجعل مجتمعها متوازن خاليا من المتسولين والبطالين واللصوص وأمثالهم من سقط العوام، والذين كانوا أكثر عرضة للأزمات المختلفة والذين هم في الأصل نتاجها، بل زادت من الفروقات فيه، وفشلها كان ذريع بحيث اتسعت قاعدة الطبقة الفقيرة، ودلالة ذلك أعمال البرّ والإحسان من قبل بعض الخلفاء على مؤازرة الفقراء، فكانوا يقدمون الصدقات للتخفيف من بؤس السكان وتفادي مخلفات الجوع، فضلا ما قدموه من هبات مالية للضعفاء، وختان أطفال الفقراء، وتسريح من في السجون. وفتح المخازن المعدة الأزمات للعامة.

قائمة المصادر والمراجع:

أ/ المصادر

1- ابن الأبار، الحلة السيراء، تح حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1980

2- ابن أبي زرع، أنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.

3- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مراجعة محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1418-1998.

4- ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1424-2003.

5 - ابن الزيات، التشوف إلى رجال التصوف، تح أحمد التوفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط2، 1997.

5- ابن سهل، أحكام ابن سهل، القسم المنشور من قبل التهامي الزموري، مجلة هسبريس، الرباط، 1973، ع14،

7-ابن صاحب الصلاة، تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين وجعلهم والوارثين وظهور المهدي بالموحدين، تح عبد -الهادي التازي، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1964.

8- ابن القطان، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990.

9- ابن قنفد، أنس الفقير وعز الحقير، نشر وتصحيح محمد الفاسي، أدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1965.

10-ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم الموحدين، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1406-1985.

11- البرزلي، جامع مسائل الأحكام، تح محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002.

12- البادسي، المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف، تح سعيد إعراب، المطبعة الملكية، الرباط، 1414 هـ/ 1994م، ص109.

13- البيدق، أخبار المهدي بن تومرت، تح عبد الحميد حاجيات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

14- تاريخ الأمثال والأرجال في الأندلس والمغرب تقديم محمد بن شريفة، مطبعة دار المناهل، 2006،

15- التميمي، المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من العباد، تح محمد الشريف، مطبعة طوب بريس ، الرباط، 2002.

16-رسائل موحدية، مجموعة أحمد عزاوي، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط1، 1422-2001.

17-رسائل موحدية، مجموعة ليفي بروفنسال، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2010

18- السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007.

19- عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1426-2005.

20- العقباني، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تح علي الشنوفي، مجلة الدراسات الشرقية، المعهد الفرنسي، ع21، دمشق، .....

21- الغبريني، عنوان الدراية فيمن عرف من علماء في المائة السابعة ببجاية، تح رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1389-1970.

22- مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 1985

23- مجهول، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، حققه سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1399-1979.

24- النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق وتعليق مصطفى أبو ضيف أحمد، دار النشر المغربية، الدارالبيضاء، 1984

ب/ المراجع

1- القادري بوتشيش إبراهيم، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2002.

2- إسماعيل محمود، المهمشون في التاريخ، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004.

3- بونابي الطاهر، التصوف في الجزائر خلال القرنين 6-7هـ/12-13الميلاديين، دار الهدى، عين مليلة، 2003.

4- الجنحاني الحبيب، المغرب الإسلامي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية(ق3-4هـ/9-10م)، الدار التونسية للنشر،

5- زيود محمد أحمد ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعالم العربي الإسلامي، منشورات جامعة دمشق، ط2، 2000،1421.

6- عبد الحليم عويس، دولة بني حماد، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1400-1980.

7- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، المغرب، ط1،2007.

9-عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1981.
10-عز الدين عمر موسى، الموحدون تنظيماتهم ونظمهم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1411-1991.
11-فاطمة العيساوي، "عن الفقر والفقراء في تاريخ المغرب"، وقفات في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000.
12-المحمودي أحمد، عامة المغرب الأقصى في العصر الموحدي، منشورات عكاظ، الرباط، 2001.